

المستوفى

في النحو

لكمال الدين أبي سعد على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان

قاضى القضاة

حققه وقدم له وعلق عليه

الدكتور

محمد بروى المختوم

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

الناشر
دار الثقافة العربية
٢ شارع البشديان بالسيدة زينب - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله »

(سورة الأعراف من الآية ٤٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

أحمد الله تعالى حمداً يكافئ نعمه ، وأصلى وأسلم على نبيه
المصطفى وآله - الذى أوتى جوامع الكلم ، وكان أفصح من نطق
بالضاد ، حيث قال : « أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أنى من قرئش ،
واسترضعت فى بنى سعد » • أحمده تعالى على أن يسر لى سبيل
الاشتغال بالثقافت النحوى واللغوى ، لما لكل منهما من تعلق بالقرآن
والحديث ، والشعر وكلام العرب ، فالعلم يشرف بشرف معلومه •
وبعد :

فانى وجدت كثيراً من العلماء - مع علو شرفهم ومجادتهم -
كانوا محدودين لا محدودين ، وكتبهم كانت كذلك ، إذ لم يرزقوا
تلاميذ أوفياء لسبب أو لآخر ، ينقلون عنهم علمهم ، فى حين أنى رأيت
كتبا كثيرة تنتشر ، ورسائل صغيرة لا تصيف جديداً ، بل قد تكون
نسخة مكررة من غيرها أو تكاد ، ومع ذلك لها حظوة فى الشيوخ
والذويوع ، ورأيت أخرى الى جانبها هى درة فريدة فى بابها ، وفى طريقة
تناولها ومنهجها لم تر النور بعد • وهذا القول يصدق أكثر
ما يصدق على كتاب « المستوفى » ، وعلى صاحبه « الفرخان » الذى عرف
بهذا الكتاب دون سواه ، وشهر به ، حتى كان يقال فى النقول عنه :
قال صاحب المستوفى ، وقليل ما يقال : قال الفرخان •

وها أنذا أقدمه لقراء العربية ، إذ حوى نمطا فريداً فى تناول
والتأليف النحويين ، بناء على تعدد العوامل ، ثم تناول الفعل ،
وأضاف إليه أبوابا بأخرة لما لها من ارتباط بالنحو ، كما ربط فيه

النحو بغيره من العلوم ، حيث كان من ديدنه القول باستفادة العلوم بعضها من بعض ، وهو على حق في هذا ، من مثل التفسير والفقه ، والعروض والموسيقا ، والجبر والرياضيات ، مع تقديمه بمقدمة ضافية ، أشبه بـ « المدخل » الى علم النحو • وهى بادية القيمة ، اذ ابان فيها عن منهجه وحسناته ، فجاء الكتاب كما رسمه وأراد له ، وهو يقدم لكل فصل بمقدمة تساعد على فهمه ، ولم يجعله أبوابا ، ومن أجل ذلك كله قيل فيه :

رأيت تعليقات النحاة كثيرة فما راقتى منها كتاب كمستوفى
بيان وترتيب وحسن سياقة ينال بها من رame حظه الأو في

وقد بين سبب تأليفه اذ قال : « وبعد : فانى لما تصفحت عامة الكتب المصنفة فى النحو ، وجدت موجزا يقصر عن الواجب فيه ، ومبسوطها يربى على المحتاج اليه منه ، ومع هذا فان أكثرها كان مشوشا فى ترتيبه ، وغير أنيق فى تقسيمه وتبويبه » فهو كتاب وسيط ، للمبتدىء فى أصول الصناعة ، وكذلك لمن فوق الشادى ، فالمبتدىء يأنس بترتيبه ، حيث أضاف الدقيق الى الجليل ، وخلا من التشويش ، وفيه جدة التقسيم والتعليل ، وفوائد من الارتياض بالرصف الجديد ، والاطلاع دفعة على ما حصل من التفاريق ، واقتناص الحدود والرسوم التى أغفلها كثيرون — على ما زعم — والانتقال فى الفتوى من الجزئية الى الكلية ، ومن التعليل من الحساب الى الحقيقة • ثم أوصى قارئه فى آخره بأن عليه أن يديم النظر نيه ثانية ، ويتدبر فصوله ، ويستعين عليها بمعرفة التقاسيم التى فى الباب ، وبمراعاة التقابل بينها ، وأن يتجرد فى كل فصل لفهم آخره فيحفظ أوله ، ويستوضح مجمله باستيعاب مفصله مع قوة نفس ، وجودة حس ، فإنه لا يعجز عن فهم معانيه وفتح أكثر ما فيه •

وهي نصيحة لازمة ، خاصة اذا كان الكتاب بما وراء النهر وينطبق عليه قول ابن خلدون - المقدمة ص ٦٢٤ - : « فصل في وجه الصواب في تعليم العلوم وطريق الجادة : أعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين انما يكون مفيدا اذا كان على التدريج شيئا فشيئا ، وقليلًا قليلًا ، يلتقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن في أصول ذلك الباب ويقرب له شرحها على سبيل الاجمال » الى آخر ما قال .

كما أوصى المؤلف ناسخه بأن عليه تحريره تحرير عالم ، وعليه أن يبالي في ضبط الرقوم التي على المقاسم ، وأن يتوفر على ما في آخره خاصة من علامات الروم والاشمام والاختلاس والامالة وتسهيل الهمزة ، فانه ان أخل بذلك في فصل ما استحالت صورته ، ولم يبق الا سواد مصحف ، أو مثال عن الحق محرف . ولم يفقه أن يقول : « وان عثر بعض المشاركين في الصناعة من المتأخر زمانهم عن زماننا ... أن يعاملنا بأكثر مما عاملنا به من كان سها قبلنا والى الله تعالى الرغبة » .

فكان بهذا ألعيا ، اذ جاء أبو حيان من بعده ، وكان دائب التنقص من العلماء قبَلَه ، كما فعل بابن الحاجب وابن مالك والزمخشري ، وهم من هم شهرة وعلمًا ، وكذلك كان موقفه من الفرخان مع أنه أكثر النقل عنه كما نص على ذلك ابن مکتوم في تذكروته . فالناس أعداء ما جهلوا - والغصن يرمى بالحجارة مثمرا - .

ونرى الفرخان في اللوحة ١٣١ و يشير الى شيء من هدفه من هذا الكتاب فيقول : « وليس هذا مما نحن بصدده في شيء ، وانما نورد أمثال هذه المسائل لتفيد الدربة والارتياض لن

ينظر فيها ، ثلثا يخلو الشادى اذا نظر في هذا الكتاب من فوائده
تخصه وتليق به ومن الله المعونة .

رخصت مع هذا الكتاب :

لما عثرت على نسخة دار الكتب المصرية وتصفح الكتاب
وجدته جديرا بالتحقيق والانتفاع به ، غير أنه في بادىء الأمر
حالت دون ذلك عقبة ، اذ لم أعثر على غير هذه النسخة ، وهى
منسوبة خطأ الى جمال الدين أبى سعيد الزجاجى ، كما في ظهر
نسخة الدار ، وتتقص من أولها نحو كراسة كما جاء وصفها في فهرس
دار الكتب نقلا عن كشف الظنون . وهى عن نسخة مكتوبة بخط التعاليق
بخط فتوح بن معاذ الطوسى وفرغ من كتابتها يوم الاثنين من شهر
شوال سنة ٦٦٩ هـ وبهامشها تقييدات .

وبتصفحى لفهرس المرحوم فؤاد السيد وجدت أن للكتاب ثلاث
نسخ ، كما عثرت على نسخة رابعة فى مكتبة جستر بيتى ، التى منها
ميكروفلم بالمكتبة المركزية لجامعة الامام بالرياض . فتجدد الأمل
وقسوى العزم على تحقيق الكتاب عندما وافقتى نسخة تركيا وهى
كاملة بعد سعى حثيث ، فحمدت الله وشرعت فى انجازه ونشره
خيدمة للتراث العربى ، ولأسهم به فى بناء صرح النحو الشامخ
منذ كتاب سيبويه ، حققته على نسختين فحسب اذ نسخة جستر بيتى
صورة مكررة من نسخة دار الكتب وطبق الأصل . وكذلك نسخة ولى
الله جار الله ، لأنها فى القرن الثامن هـ متأخرة نسبيا ، ولا يبعد أن
تكون منقولة عن أحد هذين الأصلين ، هذا من ناحية ، ومن ناحية
أخرى لأنه من العسير الحصول عليها .

هذا ولفظ « المستوفى » بفتح الفاء ، كما يؤيد ذلك البيتان السابقان ، ولأنه استوفى فيه مؤلفه أصول النصوص وفصوله • أما « المستوفى » بكسر الفاء فوظيفة يلقب بها من يقوم بها ، ومن النحاة من عرف بابن المستوفى وهو المبارك بن أحمد الأربلى ت ٦٣٧ هـ الذى له المحصل فى نسبة أبيات المفصل ، وغيره •

والكتاب أنهيت تحقيقه منذ سنوات ، والآن حان له أن يرى النور ، فشكرا لناشره السيد سلطان ابراهيم سعيد • وأرجو أن أكون قد وفقت فيما أردت ، فاختيار المرء قطعة من عقله كما يقال ، ومن الله المعونة والتوفيق ، والحمد لله الذى بفضلته تتم الصالحات •

المحقق

القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٨٦

أ. د. محمد بدوى المختون

مقدمة

مؤلف الكتاب :

هو على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان القاضى كمال الدين أبو سعد صاحب المستوفى فى النحو • أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وسماه هكذا ابن مكنوم فى تذكرته (بغية الوعاة ٣٥٥ طبع بيروت • والعبارة بنصها فى ٢/٢٠٦ ورقم صاحبها ١٨٠ من طبعة دار الفكر • تحقيق أبى الفضل سنة ١٩٧٩) ولم يزد على ما سبق •

فلم تسعبنى كتب التراجم بشيء عنه ، فجهدت فى أن أجده ترجمته تبين عن حياته وتقلاته فلم أجده فيما بين يدي شيئاً عنه ، وما أكثر كتب التراجم • غير أنى وجدت فى روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الخوانسارى والأصبهاني ، أثناء الحديث عن : ابراهيم بن محمد بن عريشاه الاسفرايينى الحنفى الأشعرى أنه عقب على وفاة الاسفرايينى قائلاً : ... هذا القول قد ذكره فى حق جماعة مجهولى الأحوال مشهورى التصنيف ، منهم صاحب المراح فى التصريف يقال هو أحمد بن على بن مسعود مصنف المراح فى التصريف مختصر وجيز بأيدي الناس ، لم أقف له على ترجمة • ومنهم القاضى كمال أبو سعد على بن مسعود بن الحكم الفرخان صاحب كتاب المستوفى فى النحو • ولعل الفرخان هذا هو والد أحمد بن على بن مسعود أو أحد قرابته الفضلاء فلا تغفل — فلم يعثر له على سنة وفاة كما لم يعثر للفرخان والده على سنة وفاة • ومن أجل هذا نجد فى كشف الظنون م ٢ جدول ٦٧٥ ما نصه :

« المستوفى في النحو - لأبى سعد كمال الدين على بن مسعود الفرغانى المتوفى سنة ٥٠٠ » ولم يزد على ذلك وسكت عن تحديد سنة وفاته .

فالذى نعلمه يقينا أنه لقب بالفرخان ، وبكمال الدين وبجمال الدين ، وبالقاضى وبقاضى القضاة كما فى الأشباه والنظائر للسيوضى ٩٩/١ نقلا عن تذكرة ابن مکتوم . وكنى بأبى سعد كما جاء فى من الكتاب المحقق وهو « المستوفى » ويبدو أنه عاش - على وجه التقريب - فى أواخر القرن السادس ومنتصف القرن السابع الهجريين ، فإنه قد تعرض لجامع العلوم الضير الذى كان شديد اللهجة على أبى على الفارسى والذى توفى فى حدود سنة ٥٤٣ هـ . وشارف عصر غازان : ولا يبعد أن يكون الفرخان قد شهد سقوط بغداد على يد التتار . والفرخان فرغانى الأصل وان كان من المحتمل أنه قد تنقل ببغداد كما هى العادة عند نظرائه ، وبحكم منصبه قاضى القضاة ، وصحبته للأمير بحكم الألقاب التى أسبغها عليه كما يتضح من مقدمة الكتاب . فقد جرى السلاجقة قبيل عصره على التلقب بألقاب دينية مع أسمائهم الأصلية ، من نحو : السلطان مغيث الدنيا والدين ، أو ركن الدنيا والدين ، كهف الاسانم والمسلمين - وكان من رسومهم أن يكون لهم نواب فى بغداد ولهم بها قصر وللوزراء نواب بالعراق - ومن نحو : صاحب الأجل المؤيد المنصور المظفر مجد الملة والدين صدر الاسلام والمسلمين نظام الملوك والسلاطين قوام الملك والأمة تاج الممالك والملة صفى الامام ومجد الأنام سيد الوزراء فى العالمين الخ . أما قاضى القضاة فدان حلقة وصل بين السلطان ونائبه على العراق ويقيم بحاضرة السلطنة السلجوقية ، وهو غير قاضى الخليفة العباسى . ومن هنا تأتى صلة الفرخان ببغداد ، فالشرق والغرب كانا على اتصال ، وذلك لأن السلاطين لا يلمون بالعربية ولا بأحكام الشريعة . ولهم وظيفة

المحتسب التي هي من الوظائف الخاصة بالقضاء • ولهم الطغرائي الذي له صلاحيات الوزير عند غيابه ويشترط فيه التمرس بالكتابة وعلم اللغة والأدب ومعرفة القوانين فهو العقل الإداري والثقافي للسلطان السلجوقي • ومن رسومهم المستوفى الذي يتولى إدارة الشؤون المالية ، ولكل مدينة مستوف يخضع لمستوفى الحاضرة • واكل ديوان كتاب متنوعون^(١) •

ولما كانت العصور تتداخل زمنيا وتمضى مدة ل يتميز نظام عن نظام ، بقيت هذه الرسوم ردا من الزمن بعد انقضاء حكمهم ، ولهذا نرى عالما قريبا من عهد الفرخان هو الخجندی يستعملها كذلك^(٢) • ونجد الفرخان لقرب عهده بالسلاجقة يستخدم هذه الألقاب ، قال في مقدمة المستوفى : انه اتصل بخدمة السلطان الأجل العالم المنعم شهاب الدين ظهير الاسلام والمسلمين صدر العراقين أبى زيد محمد بن الفضل بن أحمد ، الذي دعا له بقوله :
 ••• بالعز ناديه ، وأرغم بالذل أعادييه ، ولا زالت مراسم الفضل بذكره مزينة وأقسام السعادة له ولأوليائه معينة • وأن هذا الصدر قد رسم له انشاء كتاب المستوفى • فلا شك أنه كانت للفرخان وظيفة في حياته تتناسب وثقافته الشاملة في منصب من المناصب السابقة • ومن الخطأ الزعم بأن المغول قضوا على الحركات الأدبية والعلمية فكأن الفرخان والخجندی — وخجندة قريبة من فرغانة — يعكسان غير ذلك ، بل ان المؤسسات العلمية تركت بحالها وأبقى لها أوقافها ، بل وأنشئت مدارس جديدة تبنت المعرفة في شتى فروعها^(٣) •

- (١) انظر « رسوم السلاجقة ونظمهم الاجتماعية » د. محمد محمود ادريس طبع سنة ١٩٨٣ ص ٨٩ وما حولها .
 (٢) انظر مجلة كلية الشريعة ببغداد . العدد الخامس . سنة ١٩٦٩ م مقال للمحقق عن « تصيدة القوادم والخمافى » للعلاء الخجندی .
 (٣) انظر مقدمة تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطى ج ٤ تحقيق د. مصطفى جواد مطبوعات الثقافة والإرشاد بالعراق .

وقد ذهب ابن خلدون الى انتقال العلم من بغداد الى عراق العجم بخراسان وما وراء النهر من المشرق ثم الى القاهرة وما اليها من المغرب ، قال : « فصل في أن حملة العلم في الاسلام أكثرهم العجم من الغريب الواقع أن حملة العلم في الملة الاسلامية أكثرهم العجم والحضر لذلك العهد هم العجم أو من في معناهم من الموالي وأهل الحواضر الذين هم يومئذ تبع للعجم في الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف فكان صاحب صناعة النحو سييويه وكلهم عجم في أنسابهم وانما ربوا في اللسان العربي فاكتسبوه بالمربي ومخالطة العرب وصيروه قوانين وفنا لمن بعدهم ولم يقيم بحفظ العلم وتدوينه الا الأعاجم ، وظهر مصداق قوله صلى الله عليه وسلم « لو تعلق العلم بأكناف السماء لنالته قوم من أهل فارس » فلم يزل ذلك في الأمصار ما دامت الحضارة في العجم وبلادهم من العراق وخراسان وما وراء النهر ، فلما خربت تلك الأمصار وذهبت منها الحضارة التي هي سر الله في حصول العلم والصنائع ذهب العلم من العجم جملة ولا أوفر اليوم في الحضارة من مصر فهي أم العالم وايوان الاسلام وينبوع العلم والصنائع . وبقى بعض الحضارة فيما وراء النهر لما هناك من الحضارة بالدولة » (١) .

فرغانة :

وأما فرغانة التي نسب اليها صاحب المستوفى فهي بفتح الفاء وسكون الراء ثم الغين الخ وهي مدينة وكورة واسعة بما وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان في زاوية من ناحية هيطل من جهة مطلع الشمس على يمين القاصد لبلاد الترك ، كثيرة الخير واسعة الرستاق ، يقال كان بها أربعون منبراً ، بينها وبين سمرقند خمسون فرسخاً ، ومن

ولايتها خجندة • وسمرقند هذه جنوب طرف نهر سيحون مباشرة
 أى تقع بين طرفي سيحون وجيجون ، بالقرب من كاشير • وخجندة
 بأذربيجان وكذلك مراغة التى كانت قاعدة للمغول • قال بطليموس :
 مدينة فرغانة طولها مائة وثلاث وعشرون درجة ، وهى الاقليم
 السادس تحت احدى وعشرين درجة من السرطان يقابلها مثلها من
 الجدى ••• وبها فى الجبال الممتدة بين الترك ومدنها من الأغباب
 والجوز والتفاح وسائر الفواكه والورود والبنفسج وأنواع الرياحين
 مباح ذلك كله ، لا مالك له ولا مانع يمنع الآخذ منه • وكذلك فى جبالها
 وجبال كثيرة مما وراء النهر الفستق المباح ما ليس ببلد غيره ••••
 وقال الاضطخرى : فرغانة اسم الاقليم وهو عريض موضوع
 على سعة مدنها وقراها وقصبتها أخسيكث ، وليس بما وراء النهر
 أكثر من قرى فرغانة ، وربما بلغ حد القرية مرحلة لكثرة أهلها
 وانتشار مواشيهم ••• وممن ينسب الى فرغانة حاجب بن مالك بن
 أركان أبو العباس التركى الفرغانى سكن دمشق وحدث بها ••• وفى
 كتاب ابن الفقيه : كان أنو شروان بناها ونقل اليها من كل أهل بيت
 واحدا ، وسماها أزهرخانة ، أى من كل بيت ••• ويقال فرغانة
 قرية من قرى فارس ••• ينسب اليها أبو الفتح محمد بن اسماعيل
 الفارسى الفرغانى دخل نيسابور وسمع من أبى يعلى المهلبى وغيره ،
 « وقرى السوس وألطا ، وسدد ، وقرى طنجة والسوس التى بمغيب
 الشمس شعري قد ورد ••• » (١) •

ومن لقب الفرخانى — وهى نسبة الى فرخان اسم لبعض أجداد
 المنتسب اليه •••• فهذا اسم تسمى (٢) به • وأبو الطيب محمد بن

(١) انظر معجم البلدان لياقوت . الطبعة الأولى سنة ١٩٠٦ الخانجى

المجلد السادس ص ٣٦٤ — ٣٦٥ .

(٢) الانساب للسمعانى . بيروت ٢٦٣/٩ .

الفرخان قديم بغداد وحديث بها ، وأبو جعفر محمد بن ابراهيم
 •• ابن فرخان الفقيده الفرخاني الجرجاني نسب الى جده الأعلى
 نزل سمرقند وكان فقيها • والفراخني المقرئ الكسائي الفرخاني من
 أهل أصبهان وفي تبصير المشتبه ١٠٧٥ ابن فرغان أبو الحسن أحمد
 بن الفتح • وفي تراجم رجال القرنين السادس والسابع وهو الذيل
 على الروضتين لأبي شامة ، نشر السيد عزت العطار : أحمد بن يوسف
 الفرغاني ص ١٥٦ — وممن يعتبر مدركا له صاحب المستوفى على بن أبي
 بكر بن عبد الجليل الفرغاني الميرغيناني الرستاري برهان الدين ت
 ٥٩٣ وكذلك فخر الدين الحسين بن منصور الأوزجندی الفرغاني
 المعروف بقاضي خان ت ٥٩٢ هـ الذي له فتاوى قاضي خان (١) •

توثيق الكتاب وقيمه :

نسبة الكتاب « المستوفى » لجمال الدين أبي سعيد الزجاجي
 خطأ محض بتحريف كمال الدين أبي سعد الفرخاني ، فلقد رجعت
 الى ترجمة الزجاجي : تلميذ الزجاج وترجمة أبي القاسم يوسف
 بن عبد الله الزجاجي المولود بهمدان والذي عاش بجرجان وتوفي
 باستراباد فلم أجد أحدا ذكر هذا الكتاب في مؤلفاتهما (٢) وعلى
 العكس من ذلك هو منسوب الى الفرخان في كشف الظنون كما
 سبق ، وفي البغية للسيوطي ، وفي مقدمة الكتاب ، فنسبته الى غيره
 لا تستحق الوقوف عندها ، خاصة أن كل النقول التي نقلت عن
 الفرخان من المستوفى كلها بنصها في هذا الكتاب لا يسقط منها حرف
 واحد • يدرك ذلك بمقابلة هذه النصوص وبغيرها من الأدلة •

(١) انظر بروكلمان ٣٠٧/٦ ، ٧٠٣ ، ١٩٨/٤ .
 (٢) انظر بروكلمان ١٧٣/٢ ترجمة رقم ٢٤ والبغية ٧٧/٢ ترجمة رقم
 ١٤٧٩ وبروكلمان ٢٧٣/٢ أثناء حديثه عن علم العربية في فارس وبلندآن
 المشرق ترجمة رقم ٨ .

لم تصح اذن نسبة الكتاب الى الزجاجي ، بل هو بيقسين
 للفرخان ، بدليل ما جاء على نسخة تركيا (شهيد على) وهى النسخة
 الأم ، فيها ورد اسمه واسم مؤلفه كاملا ، وكما جاء فى صور المقدمة :
 « قال أبو سعد » وهى كنية الفرخان • وكذلك تطابق ما جاء فيه بما
 نقل عنه فى مصادر شتى كالبرهان والانتقان والأشباه والنظائر
 والاقتراح والأشمونى ، وغيرها من كتب أبى حيان : فقد اختار
 السيوطى من بين تعاريف النحو تعريف الفرخان •

فبعد تعريف الخضراوى له بأنه علم بأقيسة تغير أدوات الكلم
 وآخرها بالنسبة الى لغة لسان العرب • وتعريف ابن عصفور بأنه علم
 مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى
 معرفة أحكام أجزائه التى اختلفت منها - وهو تعريف انتقده ابن
 الحاج - وتعريف صاحب البديع بأنه صناعة علمية يعرف بها أحوال
 كلام العرب من جهة ما يصح فى التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد ،
 وتعريف ابن جنى بأنه انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من اعراب
 وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والاضافة والتكسير ليلحق من ليس
 من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة - ثنى بتعريف الفرخان
 فقال : « وقال صاحب المستوفى : النحو صناعة علمية ينظر لها
 أصحابها فى ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ، لتعرف
 انسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل باحدهما الى
 الأخرى » وهذا التعريف وارد بالمستوفى بنصه (٢) •

وسأجتزئ فى نقل النصوص الموثقة ، مع الاشارة الى مصادرها
 ليرجع اليها من يشاء ، فأقول انه ورد اسم الكتاب وكنية صاحبه فى

(١) الاقتراح الطبعة الثانية ص ٦ .

(٢) ص ١١ من النص المحقق .

الأشمونى ففيه : « وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى : وتقول في أيم : أيمي ، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها - قيل وليس بتعليل واضح ، ولو عك بالالتباس بالنسب الى أيم لكان حسنا » (١) وفي اقليد الخزانة للميمنى • لاهور سنة ١٩٢٧ « المستوفى (كذا) (٢٧٩/٤ ، ٤٩١) قال خليفة هو الأبي سعد كمال الدين على بن مسعود الفرغانى) ونقل عنه في الهمع ففيه : « أى بالفتح والسكون حرف لتفسير بمفرد ... فتاليها عطف بيان على ما قبلها أو بدل منه • وقيل عطف نسق قاله الكوفيون وصاحبها المستوفى والمفتاح - ورد بأننا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه » (٢) • وأورد نضا آخر عن أى قال : « وأثبت الكوفيون أيضا العطف بأى نحو رأيت الغضنفر أى الأسد وضربت بالعضب أى السيف • والصحيح أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى ، لأننا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا ملازما لعطف الشيء على ما يرادفه • وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى • قال أبو حيان : ولا أدري من هو ! قال : والعجب نسبتة هذا المذهب الى كتاب مجهول • وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكى » (٣) • فهذه آراء له قال بها منها ما وافق الكوفيين فيه • وأقول الأبي حيان : الناس أعداء ما جهلوا ، فهذا هو الكتاب المجهول يمثل ظاهرا أمام القراء • وهذا الرأى قال به أيضا ابن صابر الذى سمي اسم الفعل خالفة وكذلك السكاكى والكوفيون والفرخان صاحب المستوفى (٤) • وذكر صاحب المستوفى فى المغنى ١٧٨/١ «وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكف بما ، ورد عليه ...» •

(١) الأشمونى ١٣٨/٤ ولوحة .

(٢) الهمع ٧١/٢ ولوحة .

(٣) الهمع ١٣٨/٢ ول .

(٤) أنظر الخزانة ٢٢٨/٢ .

وهناك نصوص في الأشباه والنظائر من هذا الكتاب ، ففيها :
 « العاشرة من تذكرة الشيخ تاج الدين ابن مكتوم من كتاب المستوفى
 في النحو لقاضى القضاة كمال الدين أبى سعد على بن مسعود بن
 محمود بن الحكم الفرخان : قولهم نبطويه وسيبويه ، الأول من جزأى
 المركب هو الأصل فى التسمية وكان قبل التركيب معربا والثانى حكاية
 صوت حقه أن يكون مبنيا وههنا أصل لا يسمعك اهماله وهو أن
 تعلم أن نحو هذا من الأعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال
 العجمى ، وذلك أن العجم كأنهم وجدوا لفظى نبط وسبب أصلين
 دعوا بهما ، الا أن لهم فى لغتهم أن يضيفوا الى مثل هذه الأسماء فى
 البدء وغيره واوا ساكنة قبلها ضمة نحو نبطويه وسيبويه . وقد
 سمعته العرب ولم يجدوا مثل هذا فى كلامهم فحاولوا هذا الصوت
 (ويه) اذ هو مما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره
 واوا قبلها ضمة ، ثم بنوا الاسمين اسما واحدا « (١) » .

وفىها أيضا : « الثانى عشر قال فى المستوفى : « ومن الحروف ما
 هو مركب نحو لولا ، ذهب أصحابنا الى أن الاسم بعده لا يرتفع
 الا بالابتداء . وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب ، لأن « لو »
 لا يليها الا الفعل ، ولولا هذه فى نحو لولا الغيث لهلكت الماشية ،
 لا يليها الا الاسم ، فهذا وجه له من الفطاعة ما ترى . وأنت اذا
 استأنفت النظر ، وتفطنت يدك من طاعة العصبية ، وأيقنت أن الحق
 لا يعرف بالرجال يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر ، وذلك أن تكون
 « لا » بعد « لو » دلت على الفعل المنفى بها فحذف تحريا
 للايجاز ، ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال ، والتقدير
 لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية . وعلى هذا يرتفع الاسم

(١) الأشباه والنظائر ١٠٠/١ وانظر ص ٢١ ، ٢٢ من النص
 المحقق .

بعد لولا ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى « اذا السماء انشقت » فيكون حكم « لو » باقيا على ما كان قبل ، ودالا على امتناع الشيء لامتناع غيره ، اذ المعنى لو انقطع الغيث لهلكت الماشية ، وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتفى . ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتخصيص في قوله (لولا الكمى المقنعا) أليس قد أجمعوا على أن التقدير لولا تعدون فكذلك ثم « (١) . انتهى . وهو بنصه في المستوفى (٢) . فهو هنا لا يتابع أصحابه البصريين على رأيهم ، وانما يذهب مذهبا آخر مدبلا عليه .

ومما هو نص في قيمة الكتاب وتوثيقه ما جاء في البرهان للزركشى ففيه : « فصل جامع لخصته من كلام صاحب المستوفى في العربية ، قال : تقسيمهم الوقف الى الجودة والحسن والقبح والكفاية وغير ذلك وان كان يدل على ذلك فليست القسمة بها صحيحة ، فالوجه أن يقال : الوقف ضربان : اضطرارى واختيارى ، فالاضطرارى » (٣) قال ابن الجزرى : أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقوف غير منضبط ولا منحصر ، فأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم الى اختياري واضطرارى » (٤) وهذا عين ما قاله الفرخان مما يثبت علمه بالقراءات رواية ودراية .

كما نقل عنه نصا في خواص الوقف التام قال : « ومن خواص التام » المراقية « وهو أن يكون الكلام له مقطعان على البديل ، كل واحد منهما اذا فرض فيه وجب الوصل في الآخر ، واذا فرض

(١) الاشباه والنظائر ١/ ١٠٠ . وأنظر ص ٢١ ، ٢٢ من النص

المحقق .

(٢) ول .

(٣) البرهان للزركشى ١/ ٣٥٩ - ٣٦٨ ول ١٩٦ ظ ، ١٩٧ و .

(٤) أنظر الاتقان ١/ ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ .

فيه الوصل وجب الوقف في الآخر كالحال بين حياة وبين أشركوا من قوله تعالى « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمروا » (١) (١) والمراقبة في القرارات التي جاء بها الفرخان واستعملها هي مصطلح عروضي نقله الى علم القراءات . وهي في العروض تجاور سببين خفيفين في جزء واحد فقط ، وقد سئل أحدهما وزوحف الآخر ، فلا يزاحف السببان المجتمعان ، ولا يسلمان من الزحاف ، بل لا بد من مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر ولا تكون الا في جزء واحد على ما علمت . وهي تحل في بحرین : المضارع والمقتضب : مفاعيل في المضارع ومفعولات في المقتضب ، فياء مفاعيلن الذي هو من أجزاء المضارع تراقب نونه ، فان دخلها الكف سقطت نونه وثبتت الياء ، وان دخلها القبض سقطت ياءه وثبتت نونه ، فيكون تارة مفاعيل وتارة مفاعلن ولا يكون مفاعلين من غير حذف ، ولا مفاعل باسقاط الياء والنون » (٢) . وأول من نبه على المراقبة أبو الفضل الرازي أخذه من المراقبة في العروض (٣) . فان كان هو الفخر الرازي صاحب المحصول فهو معاصر للفرخان اذ حياته بين ٤٥٤ - ٦٠٦ هـ وهي الفترة التي عاشها الفرخان أو شارك غيره في جزء كبير منها .

ونقل عن المستوفي يصدد المجازاة ، ففي البرهان : « قال صاحب المستوفي : العبرة في هذا بالتالي ، ان كان التالي قبل الانتظام جازما كانت هذه الشرطية جازمة ، أعنى خبرا محضاً ، ولذلك جاز أن يوصل بها الموصولات » (٤) . ونقل آخر عن الشرط والجزاء : « قال صاحب المستوفي : أعلم أن المجازاة لا يجب أن

(١) البرهان ١/٣٦٥ ول ١٩٨ ظ .

(٢) الحاشية الكبرى للدمنهوري على متن الكافي ص ٣٢ .

(٣) الاتقان ١/٨٧ عن ابن الجزري .

(٤) البرهان ٢/٣٥٣ ولوحة ١٣٢ ظ .